



جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

البحث التطبيقي

المشكلة السكانية في مصر وتأثيرها على بطالة الشباب.	عنوان البحث باللغة العربية
The population problem in Egypt and its impact on youth unemployment.	عنوان البحث باللغة الإنجليزية
إيمان حسن أحمد حسين	إعداد
د/ أمل زكريا مدير مركز التنمية الإقليمية	إشراف

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

ملخص الدراسة:

تتناول الدراسة المشكلة السكانية في المجتمع المصري وتأثيرها على مشكلة البطالة وخاصة بين الشباب، من خلال استعراض الأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية وعرض لبعض المؤشرات مثل التزايد في أعداد السكان ومعدلات نموهم، واستعراض معدلات الزيادة الطبيعية ومعدلات الانجاب ونسبة الإعالة العمرية، كما تم تناول الخصائص السكانية مثل ارتفاع معدلات الأمية وعدم الالتحاق أو التسرب من التعليم ومعدلات الفقر.

وقد تم استعراض مشكلة البطالة في مصر التي تعتبر أحد أبرز مظاهر اختلال سوق العمل. ومن أهم مظاهر هذه المشكلة ارتفاع نسبة المشتغلين خارج المنشآت، وانخفاض مساهمة الشابات في قوة العمل مقارنة بالشباب، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وخاصة من الإناث وايضا بين الشباب حملة المؤهلات المتوسطة والعالية، وارتفاع نسبة الشباب خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب.

كما تم تناول تأثير المشكلة السكانية على بطالة الشباب من خلال توقعات قوة العمل في المستقبل وبالاستعانة بالتقديرات السكانية حيث مع توقعات الزيادة السكانية سوف يتزايد المعروض في قوة العمل، وبالتالي من المتوقع زيادة اعداد المتعطلين في حالة عدم تمكن الدولة من توفير فرص عمل مناسبة، ويظهر تأثير المشكلة السكانية أيضا على عدم ملائمة الخريجين لاحتياجات سوق العمل من حيث غلبة الطابع النظري للخريجين والذي لا يحتاج لهم سوق العمل.

أخيرا يتم استعراض بعض التوصيات والتي من أهمها ضرورة توفير متطلبات سوق العمل من التخصصات العلمية وربط هذه التخصصات بما يتطلبه سوق العمل من مهارات ومعارف لتسهيل عملية التوظيف.

الكلمات المفتاحية:

المشكلة السكانية، التشغيل، البطالة ، الأمية، الفقر ، تأثير المشكلة السكانية على البطالة.

Abstract

The study deals with the population problem in Egypt and its impact on the problem of unemployment, especially among the youth. The three dimensions of the population problem were reviewed by presenting some indicators such as the increase in population size and its growth rates, the natural increase rates, the fertility rates and the age dependency ratio, as well as the population characteristics such as high illiteracy rates, and poverty rates.

The problem of unemployment in Egypt was reviewed. Among the most important aspects of this problem are the high percentage of workers outside establishments, the low participation of young women in the labour force compared to the male youth, and the high unemployment rates among youth, especially females.

The impact of the population problem on youth unemployment is also addressed through future labor force projections, as with expectations of population increase, the supply in the labor force will increase, and therefore the number of unemployed is expected to increase. The population problem is also addressed through the mismatch between the qualification of graduates and the needs of the labour market.

Finally, some recommendations were concluded, the most important one is the necessity of providing the labor market requirements by scientific specializations and linking these specializations with the skills and knowledge required by the labour market to facilitate the employment process.

Key words:

The population problem, employment, unemployment, illiteracy, poverty, the effect of the population problem on unemployment.

القسم الأول: الإطار النظري**أولاً: المقدمة**

تعتبر المشكلة السكانية ضمن أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية في مصر، ولا جدال أن المشكلة السكانية بأبعادها الثلاثة (النمو السكاني السريع، التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان، انخفاض مستوى الخصائص السكانية) تعد من أخطر المشاكل التي واجهت وتواجه مصر على مر العصور والأزمات، ويجب ألا ينظر إلى الزيادة السكانية كمسكلة في حد ذاتها ولكن ينظر إليها في ضوء عدم التوازن بين السكان من ناحية والموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي من ناحية أخرى، وما لذلك من تداعيات على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والصحية للمجتمع، فمعدلات التنمية لا تتماشى مع معدلات الزيادة السكانية، فمصر تحتاج معدل نمو إقتصادي ثلاث أضعاف معدل النمو السكاني ليشعر أفراد المجتمع بعائد جهود التنمية، فتدنى الخصائص السكانية يمثل إنعكاساً حياً للمشكلات الاقتصادية التي تعانيها مصر من جراء النمو السكاني وعدم إرتقاء خطط التنمية للوفاء بإحتياجات المواطنين، كما أن الزيادة السكانية لها عواقبها الخطيرة على المجتمع ومنها إمتصاص كل عوائد التنمية والإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي، وانخفاض مستوى المعيشة، وإعاقة تقدم المجتمع، وعدم كفاية الاستثمارات في المدارس والإسكان والإنتاج الغذائي والبنية الأساسية، وضعف الإمكانيات التعليمية وانخفاض مستوى التعليم، وزيادة حدة مشكلة الأمية في مصر وغيرها من العواقب التي من أهمها البطالة بين الشباب خاصة خريجي الجامعات، هذه الآثار تدعو إلى وقفة مجتمعية جادة من أجل تقييم كافة السياسات السكانية والتنمية المبذولة خلال العقود الماضية وبما يمكن من الخروج برؤية واقعية واضحة ومحددة. لذا تتناول هذه الدراسة وصف المشكلة السكانية في مصر ومشكلة بطالة الشباب بأبعادها المختلفة، والجهود المصرية لمواجهة المشكلة السكانية والتحديات والصعوبات التي تواجه السياسة السكانية في مصر وأخيراً التوصيات وسبل الحل .

ثانياً : أهمية وأهداف البحث

تتمثل أهمية البحث في توضيح الآثار المترتبة على المشكلة السكانية مع التركيز على إرتفاع معدل البطالة بين الشباب (15-29 سنة) كنتيجة سلبية للمشكلة السكانية وتأثيرها أيضاً على إرتفاع نسب الفقر والأمية وزيادة حجم قوة العمل المتوقعة نتيجة الزيادة السكانية مما يؤدي لزيادة معدل البطالة بين الشباب.

حيث تهدف الورقة البحثية إلى :

- وصف المشكلة السكانية في مصر وأهم أبعادها والنتائج المترتبة عليها.
- عرض لمشكلة البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (15-29 سنة) وخصائص الشباب المتعطلين.
- مدى تأثير المشكلة السكانية على بطالة الشباب.
- إقتراح توصيات للتخفيف من مشكلة البطالة وخاصة بين الشباب (15-29 سنة).

ثالثاً: مشكلة البحث

تعتبر المشكلة السكانية إحدى المشكلات الهامة التي يعاني منها الإقتصاد المصري و لا تقتصر المشكلة السكانية في مصر على زيادة عدد السكان فقط، بل تمتد إلى النمو الحضري العشوائي الذي أدى إلى تفاقم المشكلة، بالإضافة لانخفاض خصائص السكان.

وكان للمشكلة السكانية تأثيرها على إرتفاع معدل البطالة خاصة بين الشباب (15-29 سنة) ولا يقف تأثيرها على زيادة معدل البطالة فحسب وإنما تمتد أيضاً للخصائص الديموغرافية للمتطلين، والتي تعكس هدراً كبيراً في الموارد البشرية، وفي استغلال إمكانات التنمية الواعدة. وعلي الرغم من الجهود التي بذلت للحد من هذه المشكلة إلا أن معدل النمو السكاني مازال مرتفعاً الأمر الذي يتطلب مزيداً من التوعية بخطورة الزيادة السكانية المتسارعة.

رابعاً : فروض / تساؤلات البحث

يرتكز هذا البحث على عدد من التساؤلات البحثية وهي كالآتي:

- ما هي أبعاد المشكلة السكانية في مصر ؟
- ما هو تأثير المشكلة السكانية على خصائص السكان؟
- هل تساهم المشكلة السكانية في إنخفاض خصائص المتطلين؟
- هل ساهمت الزيادة السكانية في تفاقم مشكلة البطالة في مصر بين الشباب (15-29 سنة) ؟
- ما هي الزيادة المتوقعة في حجم قوة العمل نتيجة الزيادة السكانية ؟

خامساً: منهجية البحث

تسعى الدراسة جاهدة لاستقصاء الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشكلة السكانية على المجتمع المصري وسبل الحل من خلال استعراض البيانات والمؤشرات الاحصائية، حيث سيتم استخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي لدراسة الآثار الاجتماعية والإقتصادية المترتبة على المشكلة السكانية في مصر وأثرها على بطالة الشباب .

سادساً : حدود البحث

تتم الدراسة في جمهورية مصر العربية وتتناول المشكلة السكانية من واقع بيانات التعدادات السكانية منذ عام 1882 حتى عام 2017 وذلك لعرض تطور أعداد السكان في مصر وكذلك معدل النمو بين التعدادات وتطور معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (15 - 29 سنة) من واقع بيانات بحث القوى العاملة 2015 - 2019 والذي يقوم بتنفيذهم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

سابعاً: الدراسات السابقة

- 1- مصطفى، إيمان محمد عبد اللطيف (2020) المجلة العربية للإدارة، مج 40 ، ع - 2 يونيو (حزيران) 2020
- هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 1977 - 2018 من خلال تناول الزيادة السكانية باعتبارها إحدى المشكلات المؤثرة والأكثر خطورة التي تواجه الاقتصاد المصري، حيث إنها تعوق عملية التنمية في جميع المجالات لما تسببه من تأثير على معدلات الإنتاج وعدم تناسبها مع معدلات الاستهلاك ومن ثم تكمن الإشكالية في دراسة أثر الزيادة السكانية المتسارعة أو المضطردة على التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 1977 - 2018، وقد تم استخدام أسلوب التحليل الاستنباطي و الاستقرار في دراسة أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة من حيث التأثيرات الاقتصادية والبيئية للزيادة السكانية المضطردة والتأثيرات البيئية لتلك الزيادة من منظور استهلاك الموارد الطبيعية، والعلاقة بين النمو السكاني والتنمية باستخدام نموذج قياسي، وتم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث رئيسة حيث تناول المبحث الأول الإطار النظري لأثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة وتناول المبحث الثاني المستتبعات الاقتصادية للنمو السكاني المتسارع في مصر خلال الفترة محل الدراسة، بينما تم في المبحث الثالث اختبار العلاقة بين معدلات الزيادة السكانية والمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالتنمية المستدامة من خلال تصميم نموذج قياسي مناسب لاختبار مدى صحة الفروض البحثية وأخيراً تناول المبحث الرابع النتائج والتوصيات.
- وقد توصلت الدراسة من واقع النموذج القياسي المستخدم إلى عدد من النتائج من بينها وجود تأثيراً موجباً للتغيرات في معدل النمو السكاني على معدل البطالة مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة، كما تؤدي الزيادة في معدل النمو السكاني في انخفاض إجمالي الادخار في مصر بدءاً من السنة الثالثة ويستمر هذا التأثير السلبي في باقي سنوات الفترة الزمنية محل الدراسة، فضلاً عن التأثير السلبي للزيادة في معدل النمو السكاني في مصر على الحساب الجاري مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة .
- وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات من أهمها :
- ضرورة تنويع الحكومة من مصادر دخلها وتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي
 - ضرورة تشجيع القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يمثل ذلك الحل الأمثل لخلق مزيد من فرص العمل المستدامة.
 - ضرورة اعتبار الإنفاق في المجال السكاني جزءاً أساسياً من استثمارات الدولة التي يجب على المجتمع توفيرها.
 - زيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة والثقافة، وضرورة تبني برنامج طموح لتنظيم الأسرة في إطار برامج التنمية الشاملة.
 - على مستوى الزيادة السكانية؛ من الضروري أن تسعى الحكومة للحد من معدلات الزيادة الكبيرة في حجم السكان، من خلال التوعية المستمرة لتنظيم الأسرة، وتكثيف الحملات الإرشادية بمختلف أنواعها وأشكالها، الإعلامية، والتثقيفية، وأيضاً من خلال المقابلات مع الأسر خاصة الفقيرة لتوعيتهم بحجم المشكلات الناتجة عن الزيادة المستمرة في حجم السكان.

2- خليل، عبير بشير محمد (دراسة اقتصادية للموقف الراهن للعمالة الزراعية وأهم العوامل المؤثرة على - معدل البطالة في مصر (المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مج ٢٨ ، ع ٣ ، سبتمبر ٢٠١٨)

تهدف الدراسة إلى التعرف على تقدير قوة العمل في النشاط الاقتصادي من خلال الأهداف الفرعية التالية :

١- تقدير مؤشر قوة العمل من حيث عدد المشتغلين والمتعطلين ومعدلات البطالة في الحضر والريف المصري.

٢- تحليل هيكل العمالة في النشاط الزراعي مع باقي الأنشطة للاقتصاد القومي.

٣- التقدير القياسي لبعض المؤشرات الاقتصادية التي لها تأثير على معدل البطالة في مصر.

٤- التنبؤ بقوة العمل والمشتغلون والمتعطلون في النشاط الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى أن بعض السياسات الاقتصادية المتبعة من الحكومات المتعاقبة بداية من التسعينات حتى الآن أدت إلى زيادة معدل البطالة في مصر ويرجع ذلك لعدم الاستغلال الأمثل لمورد العمالة فيؤدي ذلك الى نتائج عكسية على الاقتصاد المصري ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

- أخذ إجمالي قوة العمل على مستوى الجمهورية اتجاهًا عامًا متزايداً معنوياً إحصائياً بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو 3.65% ، في حين أن إجمالي قوة العمل بالحضر والريف قد أخذت اتجاهًا عامًا متزايداً معنوياً إحصائياً بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو 2.69% ، 2.77% على الترتيب خلال الفترة 2000 - 2016 وأن إجمالي عدد المشتغلين على مستوى الجمهورية قد اخذ اتجاهًا عامًا متزايداً معنوياً إحصائياً بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو 2.84% وأن إجمالي عدد المشتغلين بالحضر والريف قد اخذ اتجاهًا عامًا متزايداً معنوياً إحصائياً بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو 2.27% ، 2.63% على الترتيب خلال فترة الدراسة.

وأوصت الدراسة بالآتي :

- وضع أولويات للإنفاق الحكومي بالطريقة التي تؤدي إلي زيادة نسبة الإنفاق على الاستثمار الزراعي من جملة الإنفاق الحكومي على النحو الذي يؤدي إلي توفير مزيد من فرص العمل.
- العمل على زيادة الاستثمارات لاستصلاح الأراضي القابلة للزراعة وتوزيعها على الشباب العاطل مع وضع سياسات تحفيزية تساعد على ارتفاع العائد على الاستثمار في القطاع الزراعي.

3- جوهر، عبدالعزيز (2020)، تحديات البطالة في مصر البعد الجغرافي والتكامل الأفقي لسياسات التنمية (المركز

العربي للأبحاث ودراسة السياسات)

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تطور اداء الإقتصاد المصري بصفة عامة مع التركيز على البعد الجغرافي لعملية التنمية من جوانبها السكانية والاستثمارية والتعليمية وإرتباطها بمشكلة البطالة في مصر، وذلك من خلال دراسة تطور تلك الجوانب على مستوى الأقاليم والمحافظات. وإستيضاح التنوع والتخصص في الأنشطة الإقتصادية في مختلف المناطق في مصر بما يتيح تقييم اداء خطط التنمية الإقتصادية على المستوى الإقليمي ومقاربتها بتلك التطورات على المستوى القطري، ومستوى إسهام تلك الأنشطة في خلق فرص العمل والتشغيل في هذه المناطق. ويتمثل الهدف الثاني لهذه الدراسة في إختبار درجة التكامل الأفقي بين السياسات التعليمية والإستثمارية والسكانية بالمناطق الجغرافية المختلفة في مصر، ودرجة نجاحها أو فشلها في تحقيق أهداف التنمية الإنسانية وفي مقدمتها تخفيض معدلات البطالة. ويتكامل الهدفين من خلال تحديد الروابط بين المؤشرات المختلفة ومدى وجود إرتباط جغرافي بين معدلات البطالة والنمو السكاني وعدد الخريجين والإستثمارات في تلك المناطق، وبالتالي تقدير تأثير البعد الجغرافي ودرجة التنسيق الأفقي لعملية التنمية على ظاهرة البطالة بتلك المناطق. و

الإهتمام بالإستثمار والتعليم والسياسات الديموجرافية وتأثيراتها على معدلات التشغيل وفرص العمل. وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود خلل هيكلي في التوزيع الجغرافي والقطاعي لسياسات التنمية الإقتصادية في مصر، والذي أدى بدوره إلى التباين الكبير لمخرجات عملية التنمية جغرافياً وقطاعياً، وكذلك غياب التكامل الأفقي بين السياسات التنموية المختلفة على المستوى المحلي والقطري خلال فترة الدراسة. فمن ناحية التركيز الجغرافي، أوضحت نتائج الدراسة أن معدلات البطالة تركزت بشكل كبير في إقليم مصر العليا ومحافظات الدلتا. كما أن تلك المعدلات قد حافظت على تركزاً جغرافياً ثابتاً خلال فترة الدراسة بمختلف أنواع البطالة والتي تشمل معدل البطالة الرسمي والبطالة الاختيارية والبطالة .

4- حسام الدين، صلاح الدين فتحي احمد، م.، & محمد. (2004). التعليم و تحديات المشكلة السكانية في المجتمع المصري (دراسة تحليلية). مجلة بحوث التربية النوعية العدد(3).

هدفت الدراسة الى تحليل واقع المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة وتوضيح العلاقة المتبادلة بين التعليم والمشكلة السكانية و عرض و تحليل لأهم الإنعكاسات التعليمية والمجتمعية الناجمة عن المشكلة السكانية، والجهود التي تبذلها الدولة في مواجهتها وتقديم أهم الآليات التي تسهم في مواجهة الآثار الناجمة عن المشكلة السكانية في مصر .

وتوصلت الدراسة لوجود تحديات تتعلق بحجم وخصائص قوة العمل والتمثلة في الزيادة المستمرة في حجم قوة العمل بسبب التزايد السكاني وكذلك زيادة مخرجات التعليم، وضعف القدرات الفنية والمهارية للعمالة المصرية، وكذلك ضعف كفاءة النظام التعليمي في مصر والذي يتطلب العمل على تطوير اساليب وطرق التعليم، و تحديث المحتوى التعليمي، وربط السياسة التعليمية بإحتياجات سوق العمل، وكذلك تعميق فكرة العمل الحر وتقليل مخاطره. و تحديات اقتصادية وتتمثل في نقص فرص الاستثمارات، وضعف الصادرات وقلة تشجيع ودعم الصناعات والمشروعات الصغيرة، وتباطؤ النمو الاقتصادي في المجتمع ، وكذلك العمل على فتح اسواق للعمالة المصرية بالخارج.

5- الشوريجي، ر. م. ا. ع. ا.، & راوية محسوب النبي عبد الجليل. (2016). ظاهرة البطالة في جمهورية مصر العربية. مجلة المجمع العلمي المصري، 91(91)، 191-260.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الوضع الراهن لظاهرة البطالة وتطورها على مستوى الجمهورية ومحافظة الغربية وتحديد أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة البطالة والآثار الناتجة عنها بأنماطها المختلفة و اقتراح بعض الحلول التي تساعد في الحد من ظاهرة البطالة والتي تتوافق مع الوضع الحالي للاقتصاديات لمعاصرة. وتوصلت الدراسة الى تركيز البطالة الشديد في الفئة العمرية 15 - 24 سنة على مدى فترة الدراسة وتباين نسب البطالة بين مختلف الفئات التعليمية لتصل أقصاها بين المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة وتعدد أسباب البطالة ومنها الزيادة السكانية المستمرة، وارتفاع مساهمة الإناث في سوق العمل إضافة إلى السياسة التعليمية والهجرة العائدة من الخارج، فضلاً على التقدم التكنولوجي والتوسع في استخدام الآلات الحديثة.

6- وديع، حنان و جاب الله، وداليا 2020 دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على البطالة في جمهورية مصر العربية، Annals of Agricultural Science, (58) 2, 401-414.

استهدف البحث دراسة تطور معدل البطالة على مستوى الجمهورية خلال الفترة 2005 - 2018 و التنبؤ بمعدل البطالة على مستوى الجمهورية للفترة 2025 - 2030 وتأثير بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة على مستوى الجمهورية وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين معدل البطالة وحجم السكان، حيث أن الزيادة في حجم السكان يساعد على زيادة الطلب على العمل، وتبين من خلال النتائج المتحصل عليها أن الزيادة في حجم السكان بألف نسمة يؤدي إلى زيادة معدل البطالة زيادة معنوية إحصائياً بنسبة 1.94 وهذا ما يؤكد العلاقة الطردية الموجودة بين معدل البطالة وحجم السكان، وأن زيادة الإستثمار بألف جنيه يؤدي إلى خفض معدل البطالة إنخفاض معنوي بنسبة 1.15 وتوصلت الى ان هناك علاقة طردية بين خريجي التعلم الثانوى الفنى وخريجي الجامعات وزيادة معدل البطالة.

القسم الثاني: الخصائص السكانية وأبعاد المشكلة السكانية

أولاً: المفاهيم الأساسية

فيما يلي المفاهيم التي تتعلق بقوة العمل والتشغيل والبطالة والتي تتسق مع المفاهيم والتعاريف منظمة العمل الدولية فيما يتصل ببحث القوى العاملة عام 2019 والذي ينفذه (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2019) .

1- الأفراد داخل قوة العمل :

تشمل جميع الأفراد (15 سنة فأكثر) ويساهمون فعلاً بمجهوداتهم الجسدية أو العقلية في أي نشاط إقتصادي يتصل بإنتاج السلع والخدمات (المشتغلون) وكذلك الذين يقدرّون على أداء مثل هذا النشاط الإقتصادي ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه (المتعطّلون) .

(أ) المشتغلون: هم الأفراد (15 سنة فأكثر) الذين يزاولون أعمالاً بأي من الأنشطة الإقتصادية لبعض الوقت (على الأقل ساعة) خلال فترة الإسناد القصيرة للبحث (أسبوع) سواء داخل المنشآت أو خارجها. و يعتبر في حكم المشتغلين الأفراد المرتبطون بعمل ولم يتمكنوا من ممارسته طوال فترة البحث بسبب المرض أو الإصابة أو الأجازه الاعتيادية أو منحة تدريبية أو دراسية أو لنزاع عمالي أو لعدم انتظام العمل في المنشأة لأسباب مؤقتة أو لأسباب ترجع لطبيعة العمل في بعض الأنشطة.

(ب) المتعطّلون: هم الأفراد في سن (15-64 سنة) الذين يقدرّون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه ويعتبر الفرد متعطّلاً خلال أسبوع البحث ولو كان قد تعاقد على عمل وحدد لتسلمه تاريخ لاحق لأسبوع البحث، ويدخل ضمن المتعطّلين الموقوف عن العمل إيقافاً مؤقتاً أو لأجل غير مسمى ما دام يبحث عن عمل ولا يجده ولا يتقاضى أجراً أثناء أسبوع البحث وينقسم المتعطّلون إلى:

- متعطّل سبق له العمل لكنه لم يكن يعمل طوال فترة البحث طبقاً للتعريف السابق.

- متعطّل حديث مثل الخريج (دبلوم أو جامعة) الذي لم يلتحق بأي عمل بعد.

2- معدل البطالة ومعدل التشغيل

يحسب معدل البطالة بقسمة عدد المتعطّلين على عدد الأفراد داخل قوة العمل وفقاً لفئة عمرية معينة. وعادة يتم حسابه للفئة العمرية (15-64 سنة)، وكذلك يمكن حسابه لفئات عمرية معينة مثل فئة الشباب (15-29 سنة). بينما يعرف مُعدّل التشغيل بأنه إجمالي المُشتغلين بكافة أشكالهم منسوبين إلى إجمالي السكان في سن العمل.

3-تعريف المشكلة السكانية

يشير مفهوم المشكلة السكانية إلى اختلال التوازن بين عدد السكان من ناحية، وحجم الموارد الطبيعية والرأسمالية والمعرفة الفنية من ناحية أخرى، فالسكان كما يُنظر إليهم كقوة إنتاجية ووسيلة لاستغلال الموارد، كذلك هم أيضاً قوة استهلاكية تُمثل ضغطاً على الموارد المتاحة، و تعد المشكلة السكانية من أكبر التحديات التي تواجه برامج ومخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تؤثر مباشرة على التنمية الشاملة. وتتسأ المشكلة السكانية فى أي دولة عندما تعجز الزيادة في معدلات التنمية الاقتصادية عن ملاحقة الزيادة في معدلات النمو السكاني . تشير الإحصاءات عام 2017 أن معدل النمو السكاني في مصر بلغ 2.15% مقابل 5.3% لمعدل النمو الاقتصادي، وللحفاظ على مستويات المعيشة الراهنة لابد أن يكون معدل النمو الإقتصادي (ضعف) معدل النمو السكاني ، ولتحقيق الرفاهية لابد أن يكون معدل النمو الاقتصادي (ثلاثة أضعاف) معدل النمو السكاني (أي حوالى 7 %) (جاويش، مصطفى 2017).

ثانياً: أبعاد المشكلة السكانية في مصر

تتمثل الأبعاد الأساسية للمشكلة السكانية فى ارتفاع معدلات الزيادة السكانية، والخلل فى توزيع السكان، و تدني الخصائص السكانية، والتي سنعرضها فيما يلي:-

البعد الأول: ارتفاع معدلات الزيادة السكانية**1- حجم السكان ومعدل النمو السكاني**

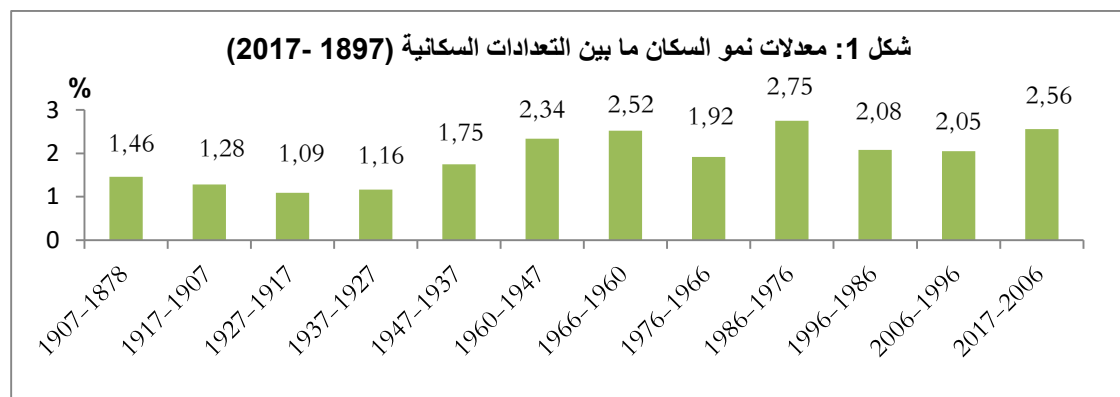
بلغ عدد سكان مصر 94.8 مليون نسمة طبقاً لنتائج تعداد 2017، بزيادة قدرها حوالي 22 مليون نسمة عن تعداد 2006، وتمثل نسبة الذكور حوالي 51% من السكان، بينما تمثل نسبة الإناث حوالي 49% من السكان ، ووفقاً لأحدث تقدير لعدد السكان فقد بلغ 100.6 مليون نسمة فى 1 / 7 / 2020. شهدت معدلات النمو السكاني السنوى ما بين التعدادات السكانية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة 1960-1966 حيث بلغ المعدل 2.52%، ثم انخفض إلى 2.05% خلال الفترة 1996-2006 ثم إرتفع إلى 2.56% خلال الفترة 2006-2017. كما يوضح جدول وشكل رقم (1)

جدول 1: حجم السكان ومعدل النمو السنوي خلال الفترة من 1882 إلى 2020

سنوات التعداد	حجم السكان (بالمليون)	معدل النمو السنوي %
1882	6.7	-
1897	9.7	1.44
1907	11.2	1.28
1917	12.7	1.09
1927	14.2	1.16
1937	15.9	1.16
1947	18.9	1.75
1960	26.1	2.34
1966	30.1	2.52
1976	36.6	1.92
1986	48.2	2.75
1996	59.3	2.08
2006	72.8	2.05
2017	94.8	2.56
2020/7/1 (تقدير)	100.6	--

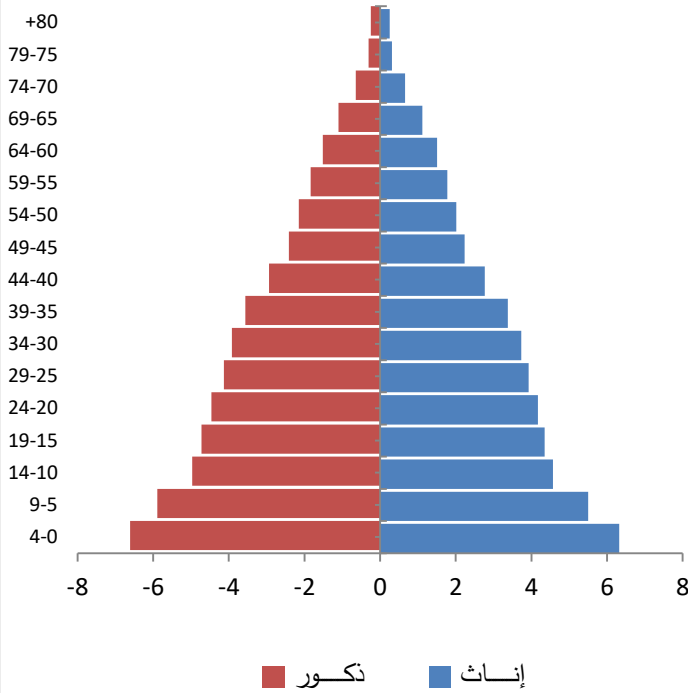
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، تعدادات السكان، سنوات متعددة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، تقدير السكان في 1 / 7 / 2020.



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، تعدادات السكان، سنوات متعددة.

شكل 2 : الهرم السكاني في مصر (1 / 1 / 2020)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، تقديرات السكان في 1 / 1 / 2020.

يوضح شكل (2) الهرم السكاني في مصر، بناء على تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في 1 / 1 / 2020 ويظهر وجود قاعدة شبابية عريضة حيث تتسع في الفئة العمرية (15 - 29 سنة) وتضيق باتجاه القمة، مما يشير إلى أن التركيب العمري للسكان تركيب فتي والذي أدى بدوره إلى اتساع قاعدة الهرم أي الفئة العمرية (0 - 4 سنوات) مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاعالة الصغرى وبالتالي يهدد فرصة الانتقال بمرحلة النافذة الديموجرافية (الزيادة الكبيرة في عدد الشباب).

2- معدل المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية

يتأثر النمو السنوي للسكان بمعدل الزيادة الطبيعية الناتج عن (الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات). ويظهر جدول (2) تطور معدل المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية لاجمالي الجمهورية خلال الفترة 2006 - 2019، وتشير البيانات إلى اتجاه معدل المواليد للتزايد من 25.7 في الألف عام 2006 إلى 31.9 في الألف عام 2012، ثم إتجه إلى الإنخفاض البطيء حتى بلغ 23.3 في الألف عام 2019 وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

وحدث بعد ذلك تذبذب في معدل الوفيات حتى بلغ 5.8 في الألف عام 2019 لتحسن الأحوال الطبية. أدت التغيرات التي حدثت في معدل المواليد ومعدل الوفيات إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية من 19.5 في الألف عام 2006 إلى 25.4 في الألف عام 2012، ثم بدأ في التذبذب بين الإنخفاض والإرتفاع ليصل إلى 25.2 في الألف عام 2014، ثم اتجه إلى التناقص المستمر حتى بلغ 17.5 في الألف عام 2019.

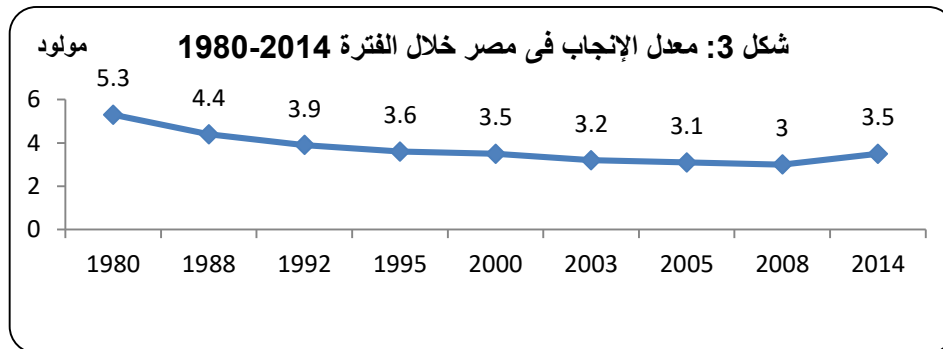
جدول 2: تطور معدل المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية لاجمالي الجمهورية خلال الفترة 2006 – 2019 (لكل ألف من السكان)

السنوات	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية
2006	25.7	6.3	19.5
2007	26.5	6.1	20.4
2008	27.3	6.1	21.1
2009	28.8	6.2	22.6
2010	28.7	6.1	22.6
2011	30.3	6.1	24.2
2012	31.9	6.4	25.4
2013	31.0	6	24.9
2014	31.3	6.1	25.2
2015	30.2	6.5	23.7
2016	28.6	6.1	22.5
2017	26.8	5.7	21.1
2018	24.5	5.8	18.8
2019	23.3	5.8	17.5

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للمواليد والوفيات، سنوات متعددة.

3- تطور معدل الإنجاب

يوضح الشكل (3) تطور معدل الإنجاب في مصر من خلال المسوح السكانية الصحية المتعاقبة خلال الفترة من عام 1980 إلى عام 2014، حيث يظهر نمط الإنخفاض التدريجي في معدل الخصوبة، فإنخفاض معدل الإنجاب في مصر خلال الفترة من عام 1980 إلى 1995 من 5,3 مولود إلى 3,6 مولود للسيدة (المسح السكاني الصحي 2014). كما إنخفض في الفترة من 1995 إلى 2014 ليصل إلى 3,5 مولود في عام 2000، وإستمر الإنخفاض ليصل إلى 3,2 مولود في عام 2003 ثم 3,1 مولود للسيدة في عام 2005، ثم إستمر الإنخفاض في الفترة من 2005 إلى 2008 ليصل معدل الخصوبة الكلي إلى 3 مولود لكل سيدة في عام 2008، إلا أنه حدث زيادة في المعدل ليصل إلى 3.5 مولود عام 2014.



المصدر: المسح السكاني الصحي، سنوات متعددة.

4- نسبة الإعاقة العمرية

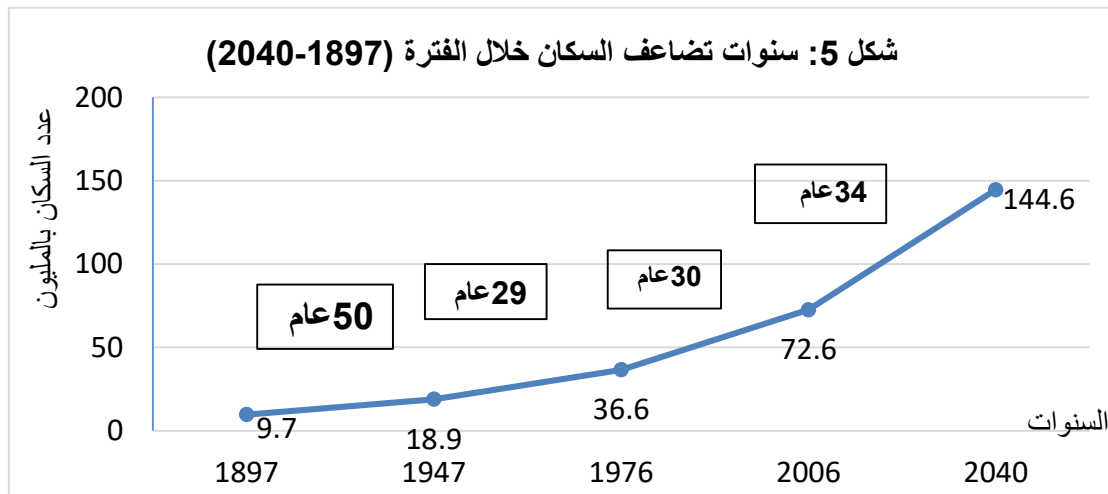
تعرف نسبة الإعاقة العمرية بأنها نسبة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو تزيد عن 64 سنة إلى السكان الذين هم في سن العمل (أي الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 64 سنة)، ونلاحظ من خلال شكل (4) أن نسبة الإعاقة العمرية ارتفعت من 55% في تعداد 2006 إلى 61.5% في تعداد 2017، أي بزيادة قدرها 6%. وقد يرجع ذلك إلى إرتفاع معدلات البقاء على قيد الحياة لتحسن الأحوال الطبية مما أدى إلى زيادة أعداد السكان في الفئات العمرية الكبيرة في السن، كذلك زيادة عدد الأطفال نظرا لارتفاع معدلات الخصوبة.



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2006 و 2017

5- تضاعف معدل نمو سكان مصر

تضاعف معدل تعداد سكان مصر خلال الفترة من عام 1897 إلى 2017 تسع مرات، و خلال الخمسين سنة الأولى من القرن الماضي، تضاعف عدد السكان في مصر خمس مرات خلال الفترة الأخيرة من سنة 1947 إلى سنة 2017 وهو نفس معدل الزيادة الذي بدأت به مصر في بدايات خمسينيات القرن الماضي . وطبقاً للتقديرات السكانية التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن استمرار معدل النمو السكاني علي ما هو عليه حالياً 2,56 % سنوياً سيؤدي الي عدد سكان 131.7 مليون نسمة عام 2030 تتطلب توفير أكثر من 42 مليون فرصة عمل ونحو 218.3 مليون عام 2050 تتطلب توفير أكثر من 70 مليون فرصة عمل مما يزيد من مشكلة البطالة لعدم قدرة سوق العمل على استيعاب هذه الأعداد كما يوضح شكل رقم (5).



المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، تعدادات السكان والتقديرات السكانية

البعد الثاني: الخلل في توزيع السكان

- لا تتعدى المساحة المأهولة بالسكان عن 7.7% من إجمالي المساحة الكلية، ولا زال التوزيع المكاني للسكان يتركز في محافظات بعينها، ووفقاً لتقديرات السكان في 1 / 1 / 2019 فقد كانت محافظة القاهرة هي أكثر المحافظات من حيث تركيز السكان فحوالي 10% من السكان يعيشون فيها، يليها محافظة الجيزة بنسبة 9.1%، أما محافظات الحدود فهي أقل تركيزاً للسكان فلم تتعد أي منها نسبة 0.5% من السكان (الزنتاني، فاطمة 2014) فضلاً عن أن تلك الزيادة تؤدي بالضرورة خاصة في المناطق الريفية إلى زيادة الضغط على سوق العمل مما يدفع سكان الريف إلى الهجرة إلى المدن مما يؤدي إلى نمو المناطق العشوائية والضغط على البنية والمرافق الأساسية وزيادة معدل البطالة في المدن عن الريف.

البعد الثالث: تدنى الخصائص السكانية**1- معدل الأمية والتسرب من التعليم:**

- يبين جدول (3) نسبة الأمية (للسكان 10 سنوات فأكثر) وفقاً لمحل الإقامة والنوع خلال الفترة (1996 - 2017)، ومنه يتضح الآتي:
- إنخفض معدل الأمية من 39.4% عام 1996 إلى 29.7% عام 2006، ثم إلى 25.8% عام 2017.
 - ترتفع معدلات الأمية بين الإناث بدرجة كبيرة حيث بلغت 30.8% مقابل 21.1% للذكور عام 2017. وقد بلغت نسبة الأمية بين الإناث حوالي 1.7 مرة لنسبة الأمية بين الذكور في عامي 1996، 2006، ولكنها إنخفضت إلى حوالي 1.5 مرة في تعداد 2017.
 - إرتفعت معدلات الأمية بالريف بدرجة كبيرة حيث بلغت 32.0% مقابل 17.7% بالحضر عام 2017. بالرغم من إنخفاض معدل الأمية في كل من الحضر والريف خلال الفترة 1996-2017، إلا أنه ما زال مرتفع أكثر بالريف ويمثل حوالي 1.8 مرة لمعدل الأمية في الحضر في الثلاث سنوات.
 - بالرغم من إرتفاع معدلات الأمية بالريف عن الحضر خلال الفترة 1996 - 2017، إلا أنها إنخفضت بوتيرة أكبر في الريف حيث إنخفض المعدل في الحضر إلى 17.7% عام 2017 مقابل (26.7%) عام 1996 بإنخفاض وقدره 9 نقاط مئوية، بينما إنخفض في الريف إلى (32.0%) عام 2017 مقابل (49.6%) عام 1996 بإنخفاض وقدره حوالي 18 نقطة مئوية تقريباً.

جدول (3) معدل الأمية (للسكان 10 سنوات فأكثر) وفقاً لمحل الإقامة والنوع**% خلال الفترة (1996-2017)**

السنوات	حضر			ريف			جملة		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
1996	19.9	33.9	26.7	36.4	63.3	49.6	29.0	50.2	39.4
2006	16.1	24.9	20.4	27.4	47.1	37.1	22.4	37.3	29.7
2017	15.0	20.3	17.7	25.9	38.9	32.0	21.1	30.8	25.8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات السكان للأعوام 1996، 2006، 2017.

وقد أظهرت نتائج تعداد السكان عام 2017، كما يظهر في جدول (4)، أن أكثر من ربع الأفراد (4 سنوات فأكثر) لم يلتحقوا بالتعليم (26.8%)، مما أدى لارتفاع نسب الأمية بين السكان، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 32.0% بالريف مقابل 20.1% بالحضر، كما ارتفعت النسبة أيضا للإناث لتصل إلى 30.9% للإناث مقابل 23.0% للذكور. بالإضافة إلى ذلك فإن 7.3% من الأفراد (4 سنوات فأكثر) قد التحقوا بالتعليم ثم تسربوا منه وارتفعت هذه النسبة للذكور عن الإناث وبالريف عن الحضر.

جدول 4: نسبة الأفراد الذين لم يلتحقوا بالتعليم ونسبة الأفراد المتسربين من التعليم (4 سنوات فأكثر) لإجمالي

السكان (4 سنوات فأكثر)، تعداد السكان 2017

محل الإقامة	نسبة الأفراد الذين لم يلتحقوا بالتعليم (4 +)			نسبة الأفراد المتسربين من التعليم (4 +)		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
حضر	17.7	22.5	20.1	6.4	6.3	6.4
ريف	27.0	37.3	32.0	8.4	7.4	8.0
جملة	23.0	30.9	26.8	7.6	7.0	7.3

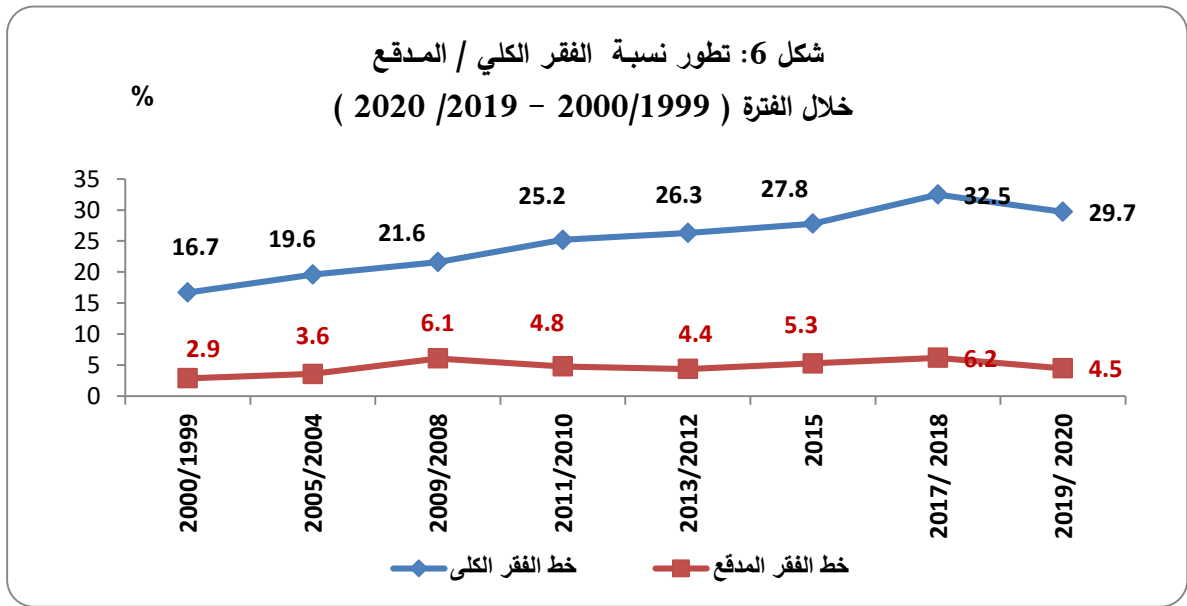
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان 2017.

ووفقاً لنتائج تعداد السكان عام 2017، توجد أربعة أسباب رئيسية لعدم إلتحاق الأميين بالتعليم أو التسرب (6-20 سنة)، وهي على التوالي:

- عدم رغبة الفرد (37.2%)، عدم رغبة الأسرة (18.9%)، الظروف المادية للأسرة (17.9%)، تكرار الرسوب، العمل (9.2%).
- هناك أسباب أخرى قد تعوق الفرد من الإلتحاق بالتعليم مثل الزواج (6.3%)، صعوبة الوصول للمدرسة (5.2%)، إختلفت الأهمية النسبية لبعض هذه الأسباب لكل من الذكور والإناث، فمثلاً بالرغم من أن نسبة عدم رغبة الإناث أنفسهن في الإلتحاق بالتعليم أقل بالمقارنة بالذكور، إلا أنه تزايدت نسبة عدم الإلتحاق للإناث بسبب عدم رغبة الأسرة لتصل إلى 27.0% مقابل 9.6% للذكور. وقد يرجع ذلك إلى رغبة الأسرة في تعليمهن شئون المنزل أو زواجهن مبكراً، والدليل على ذلك ما أظهرته النتائج أيضاً أن 11.9% من الإناث لم يلتحقن بسبب الزواج. أما بالنسبة للذكور فقد إرتفعت نسبة عدم رغبة الفرد نفسه للإلتحاق بالتعليم حيث بلغت 46.4% مقابل 29.3% بالنسبة للإناث وقد يرجع ذلك للرغبة في العمل وكما أظهرت النتائج أيضاً أن 4.6% من الذكور لم يلتحقوا بسبب العمل.

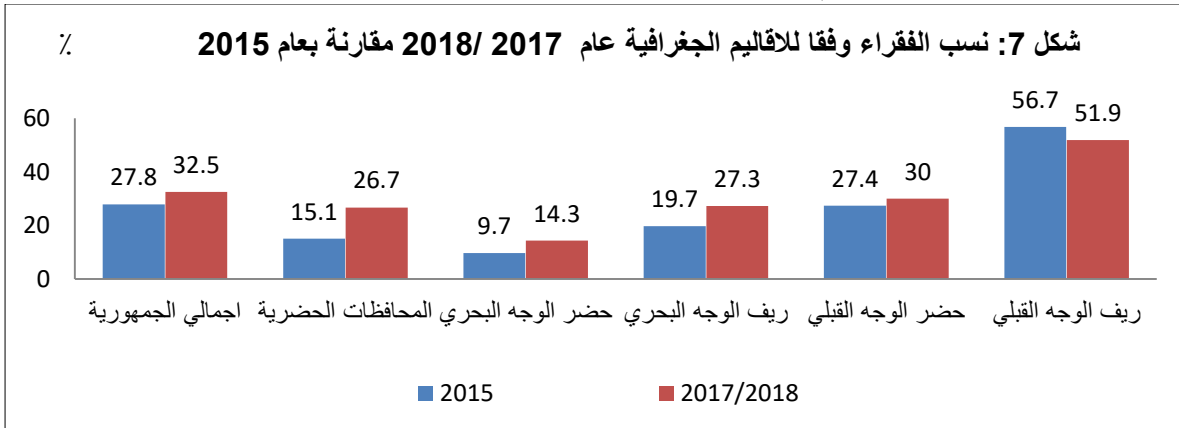
2- نسبة الفقر

- طبقاً لنتائج بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك الذي يجريه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وصلت نسبة الفقراء في مصر إلى 32.5% عام 2018/2017 مقارنة 27.8% عام 2015، ولكنها إنخفضت إلى 29.7% عام 2019/2020 طبقاً لأحدث النتائج لبحث الدخل والإنفاق عام 2019/2020.
- وترتفع هذه النسبة في ريف محافظات الوجه القبلي إلى أكثر من 50% في عامي 2015 و 2017/2018 وكما يظهر في شكل (6) مما يشكل سبباً من أسباب المشكلة السكانية، نظراً لأن سكان الوجه القبلي وفقاً لتعداد 2017 يمثلون حوالي (38%) من جملة سكان مصر.



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك في عامي 2015، 2018/2017.

لظاهرة الفقر بعد مكاني ملحوظ ، حيث يتركز الفقراء في الوجه القبلي وخاصة في المناطق الريفية، تشير بيانات شكل (7) ان جميع المناطق زادت بها نسبة الفقراء ما عدا ريف الوجه القبلي، لأول مره شهدت منطقة ريف الوجه القبلي إنخفاضاً في مؤشرات الفقر ورغم تحسن هذه النسبة بنحو 4.8% مقارنة بعام 2015، إلا أنها تظل شديدة الارتفاع لأن 25.2% فقط من سكان مصر يعيشون هناك ، وتوضح البيانات ايضا ان أقل نسبة فقر في في حضر الوجه البحري وذلك على مدار عامي البحث حيث بلغت 14.3% عام 2018/2017 مقابل 9.7% عام 2015.



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك في عامي 2017، 2018/2015.

القسم الثالث: البطالة والتشغيل بالتركيز على بطالة الشباب

تعتبر البطالة أحد أبرز مظاهر اختلال سوق العمل الذي يعكس حالة من عدم التوازن في الاقتصاد القومي والخلل في سوق العمل، يحدث اما لعجز الاقتصاد القومي عن توفير الاستثمارات المولدة لفرص العمل اللازمة، أو عدم ملائمة مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريب لاحتياجات سوق العمل أو لعدم قدرة اجهزة التشغيل والاستخدام علي القيام

بمسئولياتها تجاه سد الثغرة بين العرض والطلب، وذلك لزيادة المعروض من القوة العاملة نتيجة الزيادة السكانية السريعة ونقص الطلب لعدم قدرة السوق علي خلق وظائف أو فرص عمل لكل القادرين والراغبين في العمل، فالبطالة هي عدم قدرة التوظيف الكامل للقوي البشرية واهدار لمواردها وتعرضها لكثير من الأضرار الاقتصادية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مجلة السكان 2020).

أولاً: تطور معدلات البطالة والتشغيل

1- تطور حجم قوة العمل والمشتغلين خلال الفترة (2015-2019)

يعرض جدول (5) قوة العمل (15 سنة فأكثر) والمشتغلين وفقاً للنوع خلال الفترة (2015-2019)، وتشير البيانات إلى حدوث انخفاض طفيف في عدد الأفراد داخل قوة العمل من 28.4 مليون فرد عام 2015 إلى 28.3 مليون فرد عام 2019 وبنسبة نقص قدرها 0.3% خلال هذه الفترة، بينما ارتفع عدد المشتغلين من 24.8 مليون مشتغل عام 2015 إلى 26.1 مليون مشتغل عام 2019 وبنسبة زيادة قدرها 5.4% خلال نفس الفترة. أدى انخفاض عدد المشتغلين خلال الفترة (2015-2019) بنسبة 21.5% إلى انخفاض نسبة مساهمة الإناث سواء في قوة العمل أو المشتغلين خلال نفس الفترة، حيث لم يطرأ عليها أى تحسناً فبلغت نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل 18.0% عام 2019 مقابل 23.6% عام 2015، كذلك الإناث المشتغلين بلغت نسبتهن 15.3% عام 2019 مقابل 20.5% عام 2015.

جدول 5: قوة العمل (15 سنة فأكثر) والمشتغلين وفقاً للنوع خلال الفترة (2015 - 2019)

البيان	النوع	2015	2016	2017	2018	2019	معدل التغير (%) 2019-2015
قوة العمل	ذكور	21726	21934	22473	22843	23255	7.0
	إناث	6705	7000	7001	6022	5093	-24.0
	جملة	28431	28934	29474	28865	28348	-0.3
المشتغلين	ذكور	19694	19986	20620	21290	22133	12.4
	إناث	5085	5345	5386	4731	3990	-21.5
	جملة	24779	25331	26006	26021	26123	5.4

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة، النشرات من عام 2015 - 2019.

2- معدلات التشغيل للذكور والإناث

يعرض جدول (6) تطور معدل التشغيل للأفراد (15 سنة فأكثر) وفقاً للنوع خلال الفترة (2015 - 2019). بلغ مُعدّل التشغيل على المستوى الإجمالي 38.9% عام 2019، وارتفع معدل التشغيل بين الذكور مقارنة بالإناث ليصل إلى حوالي 5 أضعاف حيث بلغ 64.1% للذكور مقابل 12.2% للإناث. بصفة عامة هناك تذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض في معدل التشغيل لكل من الذكور والإناث خلال الفترة من عام 2015 حتى 2019، حيث بلغ 38.9% عام 2019 علي المستوى الإجمالي مقابل 40.8% عام 2015.

جدول 6: تطور معدل التشغيل* للأفراد (15 سنة فأكثر) وفقاً للنوع خلال الفترة 2015 - 2019 (%)

السنوات	النوع		جملة
	ذكور	إناث	
2015	63.9	17.0	40.8
2016	63.4	17.5	40.8
2017	61.3	16.9	39.7
2018	63.0	14.4	39.0
2019	64.1	12.2	38.9

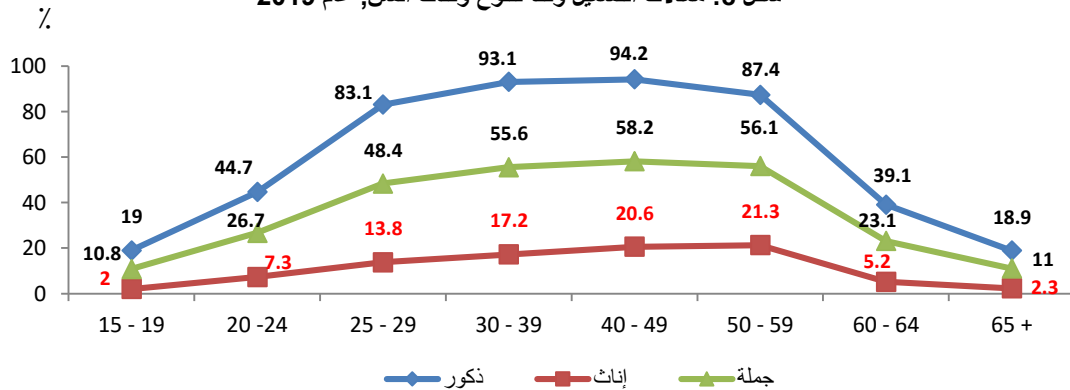
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة، النشرات من عام 2015 - 2019.

* إجمالي المُشغّلين / السكان في سن العمل.

3- معدلات التشغيل وفقاً لفئات السن

يعرض الشكل (8) معدلات التشغيل للأفراد (15 سنة فأكثر) وفقاً لفئات السن والنوع عام 2019، يتضح من البيانات ارتفاع معدلات التشغيل للذكور في جميع الفئات مقارنة بالإناث، حيث نلاحظ أن أعلى معدلات للذكور في الفئات العمرية (30-39 سنة) و(40-49 سنة) والتي بلغت على التوالي 93.1%، 94.2%، في حين أن أعلى معدلات التشغيل للإناث في الفئات العمرية (40-49 سنة) و(50-59 سنة) والتي بلغت على التوالي 20.6%، 21.3%، وقد يرجع ذلك إلى دخول المرأة إلى سوق العمل في سن متأخرة مقارنة بالذكور.

شكل 8: معدلات التشغيل وفقاً للنوع وفئات السن، عام 2019



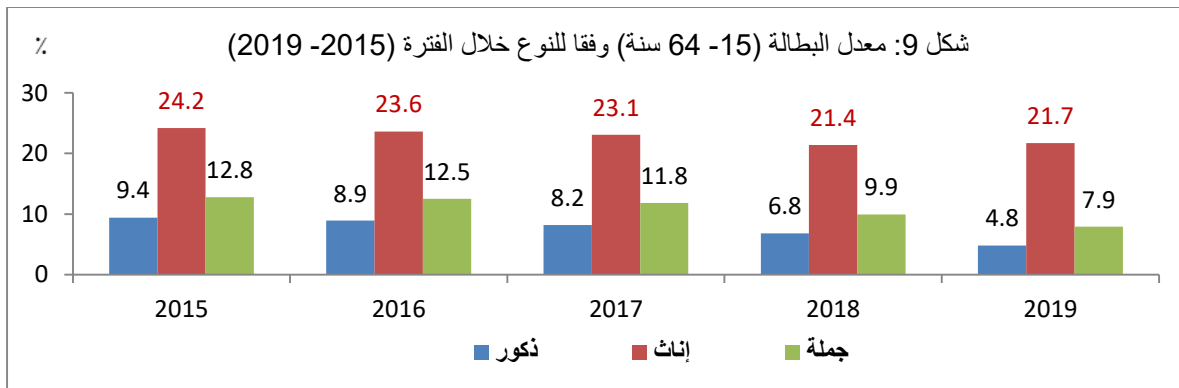
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة، 2019.

4- عدد المتعطلين ومعدل البطالة

حدث تناقص في عدد المتعطلين (15-64 سنة) تدريجياً من 3.7 مليون متعطل عام 2015 حتى بلغ 2.2 مليون متعطل عام 2019، بنسبة إنخفاض قدرها 39.1%، كما انخفض عدد المتعطلين الذكور من 2.3 مليون متعطل عام 2015 إلى 1.1 مليون متعطل عام 2019، بنسبة إنخفاض قدرها 44.8% وبالنسبة للإناث، تناقص العدد من 1.6 مليون متعطل إلى 1.1 مليون متعطل بنسبة إنخفاض قدرها 31.9% خلال نفس الفترة. وارتفعت نسبة الإناث بين المتعطلين من 44.4% عام 2015 إلى 49.6% عام 2019.

وبالنظر إلى الصورة الكلية لمعدل البطالة (15-64 سنة) ، توضح البيانات أن معدل البطالة قد أخذ في الإنخفاض من 12.8% عام 2015 حتى بلغ 7.9% عام 2019 حيث إتمت هذه الفترة بالاستقرار واستكمال بنية مؤسسات الدولة من جديد بعد الثورات السابقة .

كما يلاحظ ان معدل البطالة يتضاعف بين الإناث بالمقارنة بالذكور، كما تناقص المعدل للذكور من 9.4% عام 2015 إلى 4.8% عام 2019، مقابل ذلك إنخفض للإناث من 24.2% إلى 21.7% خلال نفس السنوات، ويمكن القول اجمالاً ان ارتفاع معدلات البطالة يكشف عن عدم التوافق بين الطلب والعرض على العمالة.



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة ، النشرات من 2015 إلى 2019.

5- البطالة وفقا للنوع وفئات السن

يتضح من جدول (7) أن معدل البطالة (15-64 سنة) بلغ 9.7% لعام 2019، حيث أن أعلى معدل للبطالة للفئة العمرية (20-24 سنة) والذي بلغ 21.8%، يليه الفئة العمرية (25-29 سنة) بمعدل 14.0%، ثم الفئة العمرية (15-19 سنة) بمعدل 12.9% ، وانخفاض المعدل في الفئة العمرية الأخيرة يرجع الى ان معظمهم لا يزالون ملتحقين بالتعليم، تنخفض نسبة البطالة للفئة العمرية (30-39 سنة) لتصل الى 5.3% ؛ وكذلك الحال للفئة العمرية (50 سنة فأكثر) فقد وصلت الى 1% .

كما يلاحظ أيضا ارتفاع معدلات البطالة بدرجة كبيرة للإناث عن الذكور، وقد بلغ أعلى معدل بطالة للإناث 52.8% للفئة العمرية (20-24 سنة) مقابل 13.1% للذكور في نفس الفئة العمرية، وإستمر المعدل في الارتفاع حتى الفئة العمرية (30-39 سنة) ليصل إلى 16.5% للإناث ، مقابل 3% للذكور.

جدول 7: معدل البطالة (15-64 سنة) وفقا لفئات السن والنوع لعام 2019 (%)

فئات السن	النوع		الاجمالي
	ذكور	إناث	
19 - 15	10.1	33.8	12.9
24 - 20	13.1	52.8	21.8
29 - 25	8.4	37.1	14.0
39 - 30	3	16.5	5.3
49 - 40	1.6	6.1	2.4
59 - 50	1.0	1.0	1.0
64 - 60	1.0	0.5	1.0
الإجمالي	4.8	21.7	7.9

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة ، عام 2019.

6- البطالة بين الشباب

تعد مشكلة البطالة من أهم وأخطر القضايا التي تؤثر على المجتمع بشكل سلبي ، لأنها تنتشر بين فئات الشباب القادرين على العمل. وتعمل الدول النامية والمتقدمة على حد سواء على مواجهتها وتعرف البطالة بأنها تعبير يطلق على الأفراد الذين يقدر على العمل و يرغبون فيه و يبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه.

و هنا تتجلى خطورة الزيادة السكانية المطردة في تأثيرها على انتشار ظاهرة البطالة، وخاصة بين الشباب والفئات المتعلمة، مما يعد هدراً للموارد البشرية وأيضاً التعليم وعدم تطويره من حيث مناهجه قد أدّى الى حدوث مشاكل كبيرة لم تكن مناسبة مع التطور التكنولوجي وهذا أيضاً تسبب في ازدياد البطالة.

ويقدر عدد السكان من الشباب (15-29 سنة) بنحو 26.972 مليون في 1/ 7 / 2020، بنسبة 26.8% من إجمالي السكان ، وسوف يتم تناول وضع البطالة في هذا الجزء للشباب في الفئة العمرية (15-29 سنة)، ولكن نظرا لعدم توافر بيانات تخص الشباب المتعطلين في هذه الفئة العمرية لبعض الخصائص مثل الحالة التعليمية سوف نتناول احيانا وضع المتعطلين بصفة عامة (15-64 سنة) وذلك نظرا لان اغلب المتعطلين من الشباب وبنسبة تصل الى حوالي 75% من إجمالي المتعطلين.

إذ تبين من تحليل مؤشرات البطالة السمات التالية:

- تفاوت معدلات البطالة بين الذكور % 6,7 (والإناث). % 21,2
- ارتفاع معدلات البطالة بين الفئات الشابة % 78 من إجمالي المتعطلين في الفئة العمرية 15 - 29 سنة،
- قصور سوق العمل عن توفير فرص عمل كافية لجموع الشباب
- ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين % 91 من إجمالي المتعطلين من حملة المؤهلات
- ارتفاع معدل البطالة في الحضر % 11,9 عنه في الريف. % 8,5

ثانياً: قوة العمل للشباب في الفئة العمرية (15-29 سنة).

1- تطور حجم قوة العمل للشباب في الفئة العمرية (15-29 سنة):

يوضح جدول (8) التوزيع النسبي لقوة العمل للشباب في الفئة العمرية (15-29 سنة) والمشتغلين والمتعطلين وفقاً للنوع خلال الفترة من 2012-2019 ، حيث يمثل الشباب من الذكور النسبة الأكبر من إجمالي قوة العمل مقارنة بالإناث خلال الفترة 2012-2019 والتي زادت من 76.1% عام 2012 إلى 80.8% عام 2019 وفي المقابل هناك تذبذب في نسبة الشابات في قوة العمل حيث بلغت نسبتهن 23.9% عام 2012 وارتفعت إلى 29.1% عام 2015 ثم انخفضت إلى 19.2% عام 2019.

كما أن هناك تذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض في نسب المشتغلين لكل من الذكور والإناث في الفئة العمرية (15-29 سنة) خلال الفترة (2006-2019) حيث بلغت أعلى نسبة للمشتغلين الذكور 86.9% من إجمالي المشتغلين في نفس الفئة عام 2019 وأقل نسبة كانت 75.1% عام 2015، وعلى العكس فقد سجلت أعلى نسبة للمشتغلات من الإناث 24.9% عام 2015، بينما كانت أقل نسبة 13.1% وذلك عام 2019.

جدول 8: التوزيع النسبي والعددي لقوة العمل للشباب في الفئة العمرية (15-29 سنة) والمشتغلين والمتعطلين وفقاً خلال الفترة 2012 - 2019

العدد بالمائة

البيان	النوع	2012		2015		2018		2019	
		العدد بالمائة	%	العدد بالمائة	%	العدد بالمائة	%	العدد بالمائة	%
قوة العمل	ذكور	72413	76.1	79363	70.9	76246	77.8	80378	80.8
	إناث	22802	23.9	32501	29.1	21701	22.2	19100	19.2
	جملة	95216	100	111864	100	97947	100	99477	100.0
المشتغلين	ذكور	57213	83.1	62073	75.1	64144	84.5	72054	86.9
	إناث	11673	16.9	20632	24.9	11787	15.5	10827	13.1
	جملة	68886	100	82705	100	75931	100	82880	100.0
المتعطلين	ذكور	15200	57.7	17290	59.3	12102	55	8324	50.2
	إناث	11129	42.3	11869	40.7	9914	45	8273	49.8
	جملة	26329	100	29159	100	22016	100	16597	100.0
معدل البطالة	ذكور	21.0		21.8		15.9		10.4	
	إناث	48.8		36.5		45.7		43.3	
	جملة	27.7		26.1		22.5		16.7	

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة في السنوات المختارة.

2- تطور معدل مساهمة الشباب (15-29 سنة) في قوة العمل:

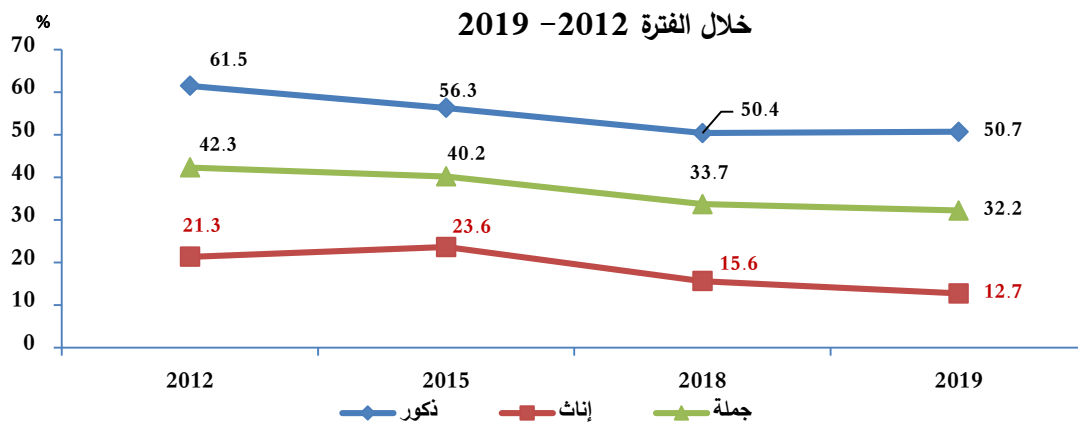
يشير مفهوم المساهمة في قوة العمل إلى نسبة الأفراد في قوة العمل في فئة عمرية معينة إلى جميع الأفراد في نفس الفئة، وتعتبر دراسة تطور معدل المساهمة في قوة العمل من أهم المؤشرات في خطط التنمية.

ويشير شكل (10) إلى وجود انخفاض في اجمالي معدلات المساهمة للشباب في قوة العمل من 42.3% عام 2012 لتصل إلى 32.2% عام 2019. انخفضت نسبة مساهمة الشباب من الذكور في قوة العمل من 61.5% عام 2012 إلى 50.7% عام 2019، بينما انخفضت نسبة مساهمة الشابات في قوة العمل من 21.3% عام 2012 إلى 12.7% عام 2019.

وبمقارنة نسبة المساهمة في قوة العمل بين الشباب والشابات، نجد انخفاض مساهمة الشابات في قوة العمل مقارنة بالشباب حيث يمثلن ما يقرب من ربع معدل مساهمة الشباب في هذه الفترة، وقد يرجع ذلك إلى تفرغ الإناث للأعمال المنزلية ورعاية الأسرة والزواج المبكر والعمل لدى الأسرة بدون أجر.

ويظهر في جدول (م 1) في الملحق معدلات مساهمة الشباب (15-29 سنة) طبقاً للمحافظة والنوع ومحل الإقامة (حضر-ريف) عام 2019.

شكل 10: تطور معدل المساهمة في قوة العمل (15-29 سنة) وفقاً للنوع



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة للسنوات المختارة.

* معدل المساهمة في قوة العمل = (عدد الأفراد داخل قوة العمل (15-29 سنة) / عدد السكان (15-29 سنة)) * 100

ثالثاً: خصائص الشباب المتعطلين:**1- تطور معدل البطالة بين الشباب (15-29 سنة):**

نلاحظ من جدول (9) ارتفاع معدل البطالة من 19.8% عام 2010 إلى 28.2% عام 2013، وقد يرجع هذا الارتفاع إلى أن معدل النمو السكاني قد بلغ أقصاه عام 2013 ليبلغ نحو 2.29% و بسبب الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال فترة الثورة، ولكن يعاود هذا المعدل في الانخفاض ليصل إلى 16.7% عام 2019، مما يدل على استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية بالبلاد وتحريك عجلة التنمية. وهناك إرتفاع في معدلات البطالة بين الإناث في الفئة العمرية (15-29 سنة) بصفة عامة مقارنة بالذكور في نفس الفئة العمرية، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض رغبة أرباب الأعمال في منح فرص عمل جديدة للإناث لتخوفهم من أجازات رعاية الطفل والأسرة.

جدول 9: تطور معدل البطالة للشباب (15-29 سنة) وفقاً للنوع خلال الفترة 2010 - 2019

السنوات	ذكور	إناث	جملة
2010	11.2	45.8	19.8
2011	18.2	43.7	24.1
2012	21.0	48.8	27.7
2013	21.3	48.6	28.2
2014	20.6	44.0	26.5
2015	21.8	36.5	26.1
2016	21.0	36.6	25.6
2017	20.0	36.5	24.8
2018	15.9	45.7	22.5
2019	10.4	43.3	16.7

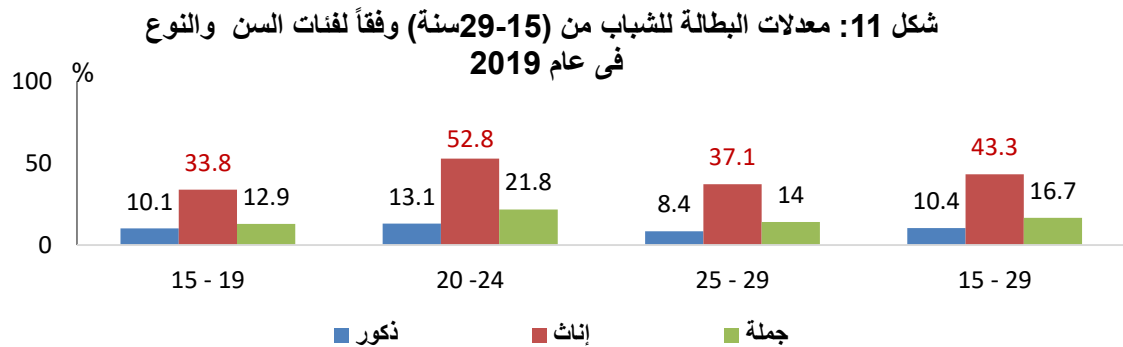
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة للسنوات المختارة.

2- معدلات البطالة للشباب (15-29 سنة) وفقاً لفئات السن عام 2019

تفيد دراسة معدلات البطالة وفقاً لفئات السن والنوع وكذلك محل الإقامة في التعرف على البعد العمري والنوعي والمكاني للمتطلين، ليتسنى استهدافهم ورفع خصائصهم وتأهيلهم بالمهارات المختلفة التي تتناسب مع متطلبات سوق العمل. ويوضح شكل (11) معدلات البطالة طبقاً لفئات العمر والنوع ومحل الإقامة عام 2019، إن معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (15-29 سنة) قد بلغ 16.7% على مستوى إجمالي الجمهورية عام 2019، ينخفض هذا المعدل للذكور ليصل إلى 10.4% مقابل 43.3% للإناث.

وعلى مستوى الفئات العمرية سجلت الفئة العمرية (20-24 سنة) أعلى معدلات بطالة بين الشباب على مستوى إجمالي الجمهورية لكل من الذكور والإناث حيث بلغ المعدل 13.1%، 52.8% على التوالي، وعلى العكس سجلت الفئة العمرية (15-19 سنة) أقل معدلات بطالة بين الشباب على مستوى إجمالي الجمهورية لكل من الذكور والإناث حيث بلغ المعدل 10.1%، 33.8% على التوالي.

ويظهر في جدول (م2) في الملحق معدلات البطالة للشباب (15-29 سنة) طبقاً للمحافظة والنوع ومحل الإقامة (حضر/ريف) عام 2019.



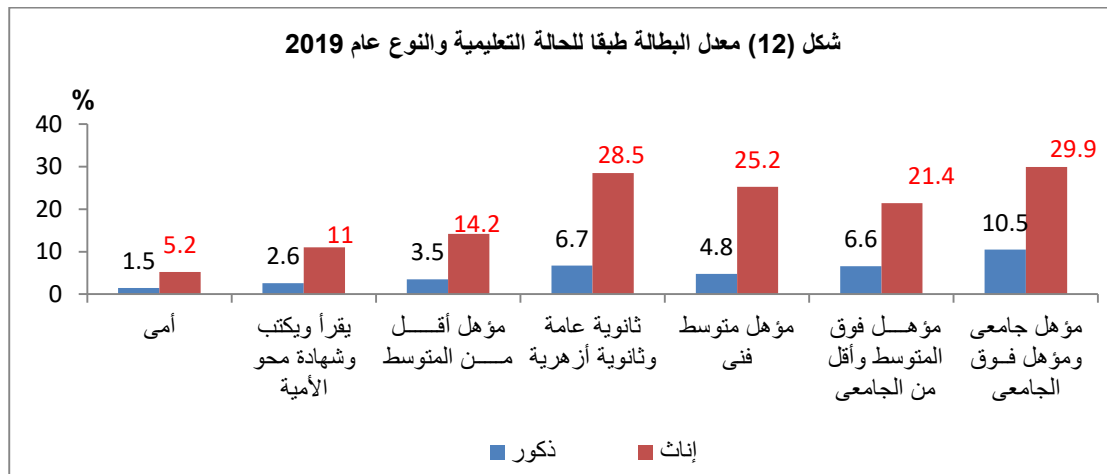
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة ، 2019.

3- البطالة طبقا للحالة التعليمية

يتضح من شكل (12) أن أعلى معدلات للبطالة كان بين هؤلاء الحاصلين على مؤهل جامعي فأكثر بنسبة تصل الى 16.7% عام 2019، يلي ذلك معدلات البطالة للحاصلين على مؤهل متوسط (7.9%)، والمؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعي (10%)، وكان معدلات البطالة كان بين الاميين (2.2%). ويلاحظ نفس النمط لكل من الذكور والإناث ولكن يلاحظ تضاعف معدلات البطالة أكثر من مرة للإناث بالمقارنة بالذكور.

وقد ترجع زيادة معدل البطالة بين الشباب إلى مجموعة من العوامل والمتغيرات، من أهمها (فتحي، صلاح الدين، و حسام الدين، احمد2004) التالي:

- وجود خلل في العلاقة بين التعليم وسوق العمل، نتج عنه زيادة في أعداد الخريجين لايتوسعهم سوق العمل بسبب عدم مراعاة التخطيط التعليمي لاحتياجات سوق العمل، مما يعكس حالة من عدم التوازن في الاقتصاد القومي .
- مآشده مصر خلال الآونة الاخيرة لمجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي ، وكان من أبرز آثارها زيادة معدلات البطالة، وخاصة بين شباب الخريجين وعدم استيعاب سوق العمل لاعدادهم المتزايدة سنويا.
- مخرجات النظام التعليمي الذي لا يوفر خريجين على مستوى عال من الكفاءة والمهارة المطلوبة لسوق العمل، والغير مؤهله للتعامل مع متغيرات وطبيعة العصر، وكذلك الخلل في سياسات القبول بمراحل التعليم المختلفة ونوعياتها، وعدم وجود نوع من التوجيه المهني في أنواع التعليم المختلفة..
- الأوضاع الاقتصادية، مثل ضعف الاستثمارات وعدم قدرة السوق على استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل، وتخلي الدولة عن سياسة الالتزام بتشغيل الخريجين كل عام، مما ترتب عليه قضاء الخريجين لسنوات طويلة للبحث عن فرصة عمل، وحتى في المجالات والقروض التي وفرتها لهم الدولة لها تعرضوا فيها للعديد من العقبات والمشكلات التي أدت في الغالب إلى توقفهم عن ممارسة هذه المشاريع وعدم القدرة على رد القروض.



المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة ، 2019.

4 - المتعطلون وفقاً لنوع التعطل

يعرض جدول (10) التوزيع النسبي للمتعطلين (15-59 سنة) وفقاً لنوع التعطل والنوع عام 2019. وتشير البيانات الى أن 68.7% من المتعطلين لم يسبق لهم العمل وهم الداخلين الى سوق العمل لأول مرة وهم غالباً من الشباب، وارتفعت هذه النسبة للإناث لتصل الى 85.3% مقابل 52.3% للذكور.

جدول 10: نسبة المتعطلين (15-59 سنة) من اجمالي المتعطلين وفقاً لنوع التعطل والنوع عام 2019

النوع	نوع التعطل			
	متعطلين سبق لهم العمل		متعطلين لم يسبق لهم العمل	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة
ذكور	5349	47.7	5873	52.3
إناث	1622	14.7	9412	85.3
الاجمالي	6971	31.3	15286	68.7

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة ، 2019.

5- نسبة الشباب (15-29 سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب

يعد هذا المؤشر أحد مؤشرات الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة (الغاية 8-6 التي تنص على "الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب") يعرف هذا المؤشر على أنه النسبة المئوية للشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة) وليس في التعليم أو التوظيف أو التدريب من إجمالي عدد الشباب.

يعرض جدول (11) نسبة الشباب (15-29 سنة) الذين ليسوا في التشغيل أو التعليم أو التدريب وفقاً للنوع خلال الفترة (2015-2019)، وتضم هذه الفئة فئتين من الشباب، هما الشباب المتعطلون عن العمل ولا يدرسون، والشباب غير العاملين ولا يدرسون مثل السيدة ربة المنزل. حيث أن حوالي ثلثي الشباب تتدرج تحت الفئة السابقة، وارتفعت النسبة لتصل الى حوالي النصف للشابات مقابل حوالي 16% فقط من الشباب الذكور، ولا توجد اختلافات جوهرية في هذه النسبة في السنوات خلال الفترة (2015-2019) (الأمم المتحدة، 2016)

جدول 11: نسبة الشباب (15-29 سنة) الذين ليسوا في التشغيل أو التعليم أو التدريب

وفقاً للنوع خلال الفترة 2015-2019

السنوات	الاجمالي (%)		
	ذكور	اناث	جملة
2015	19.4	48.1	33.6
2016	19.7	47.6	33.5
2017	19.6	47.3	33
2018	19.0	49.5	33.7
2019	16.0	53.2	34.1

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة للسنوات المختارة.

رابعاً: تأثير المشكلة السكانية على بطالة الشباب

طبقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نجد أن معدل النمو السكاني قد بلغ أقصاه عام 2013 بنحو 2.29% حيث ارتفع معدل البطالة عن نفس العام ليبلغ نحو 13.2% مقابل 12.6% في العام السابق مباشرة، بينما بلغ معدل النمو السكاني أذناه عام 2007 ليبلغ نحو 1.77% مقابل انخفاض معدل البطالة عن العام السابق مباشرة ليبلغ نحو 8.8%.

يتضاعف تأثير البطالة في البلدان النامية وتأخذ أبعاداً أكثر خطورة في ظل نظام اقتصادي غير قادر على الموازنة بين الزيادة السكانية السريعة وبين نمو قوة العمل سواء من حيث فرص العمل أو الرعاية الاجتماعية، وهذا ما يزيد بشكل أو بآخر من عنف البطالة وخطورتها على المجتمع بشكل عام وعلى الفرد بشكل خاص، فيندفع العديد من العاطلين إلى أشكال مختلفة من النشاط غير المشروع أو السلوك المنحرف تحت الحاح الحاجة والذي لا يقره القانون أو المعايير الاجتماعية السائدة (منصور، فاتن، 2014).

1- توقعات قوة العمل في المستقبل

وبالاستعانة بالتقديرات السكانية قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإعداد تقدير لحجم قوة العمل المتوقعة خلال الفترة (2017-2052)، كما يظهر في جدول (12)، ووفقاً للفرض المتوسط للخصوبة فإنه من المتوقع ارتفاع حجم القوة العاملة من حوالي 29 مليون عام 2017 إلى حوالي 50 مليون عام 2052، أي زيادة حجم القوى العاملة بمقدار حوالي 20 مليون نسمة خلال 35 سنة، بينما تزداد تلك الأعداد المتوقعة بصورة أكبر وفقاً للفرض الثابت للخصوبة فمن المحتمل أن يصل حجم قوة العمل إلى 56.2 مليون عام 2052 بفارق حوالي 6 مليون مقارنة بالفرض المتوسط. إن الزيادات المتوقعة في حجم قوة العمل في المستقبل نتيجة الزيادة السكانية المتوقعة سوف تتطلب من الدولة توفير فرص عمل لها بالعمل على زيادة الاستثمارات في المجالات المختلفة، وفي حالة العجز عن ذلك فسوف يتزايد عدد المتعطلين وبالتالي معدلات البطالة بدرجة كبيرة.

جدول (12) حجم قوة العمل المتوقعة خلال الفترة (2017-2052)

العدد بالمليون

السنوات	حجم قوة العمل المتوقعة		الزيادة المتوقعة	
	الفرض المتوسط	الفرض الثابت	الفرض المتوسط	الفرض الثابت
2017	29.4	29.4	-	-
2022	32.3	32.3	2.9	2.9
2027	35.8	35.8	3.5	3.5
2032	40.0	40.0	4.2	4.2
2037	43.5	44.0	3.5	4
2042	46.3	48.0	2.8	4
2047	48.4	52.0	2.1	4
2052	50.3	56.3	1.9	4.3

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "عدم التوافق بين المستويات التعليمية والمهن في سياق أهداف التنمية

المستدامة 2030"، مجلة السكان - بحوث ودراسات ، العدد 100، اصدار يوليه 2020.

2- البطالة طويلة الأمد

لا يبدو تأثير الزيادة السكانية على ارتفاع معدلات البطالة فقط، ولكن الأمر يبدو أكثر تأثيراً حيث انه كما تشير البيانات في جدول (13) ان مدة التعطل قد تكون طويلة الأمد (أكثر من سنة) فكانت أكبر نسبة للذكور الذين يبحثون عن عمل لمدة تراوحت بين (عام واقل من عامين) والتي بلغت 41.6% من اجمالي المتعطلين الذكور مقابل 56.9% للإناث، ويلى ذلك فترة التعطل بين (عامين الى أقل من ثلاثة أعوام) والتي بلغت 7.7% من اجمالي المتعطلين الذكور مقابل 11.5% للإناث، ثم فترة التعطل (ثلاثة أعوام فأكثر) والتي بلغت 2.3% من اجمالي المتعطلين الذكور مقابل 3.1% للإناث.

كما توضح البيانات تزايد مدة البطالة للمتطلين بارتفاع المستوى التعليمي لهم، كل ذلك يشير الى عدم القدرة على استيعاب الأعداد الجديدة الداخلة الى سوق العمل وحدث تراكم في المتطلين وعدم قدرتهم فى الحصول على وظيفة عمل الا بعد مدة، مما يشير الى التأثير السلبي على مجتمع العاطلين عن العمل وشعورهم بالإحباط أو اضطراهم للعمل فى أنشطة تعتبر غير مرضية لهم لمجرد كسب العيش.

جدول (13) التوزيع النسبى للمتطلين (15-64 سنة) وفقاً لمدة التعطل والنوع عام 2019 (%)

النوع	مدة التعطل بالسنوات				الاجمالى
	أقل من عام	-1	-2	+3	
ذكور	48.4	41.6	7.7	2.3	100
إناث	28.5	56.9	11.5	3.1	100

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمععة لبحث القوى العاملة عام 2019

أهم النتائج والتوصيات:**1- أهم النتائج :**

- ارتفع معدل نمو السكان من 2,52%، خلال الفترة 1996-2006 إلى 2,56% خلال الفترة 2006-2017.
- ارتفعت نسبة الإعالة العمرية من 55% في تعداد 2006 إلى 61.5% في تعداد 2017، أي بزيادة قدرها 6%.
- ترتفع معدلات الأمية بين الإناث بدرجة كبيرة حيث بلغت 30.8% مقابل 21.1% للذكور عام 2017.
- ترتفع نسبة الفقر في ريف محافظات الوجه القبلي إلى أكثر من 50% فى عامى 2015 و 2017/2018.
- بلغ معدل البطالة (15-64 سنة) 7.9% لعام 2019، وأعلى معدل للبطالة للفئة العمرية (20-24 سنة) بلغ 21.8%، يليه الفئة العمرية (25-29 سنة) بمعدل 14.0%.
- ارتفاع معدلات البطالة بدرجة كبيرة للإناث عن الذكور، وقد بلغ أعلى معدل بطالة للإناث 52.8% للفئة العمرية (20-24 سنة) مقابل 13.1% للذكور فى نفس الفئة العمرية عام 2019، وإستمر المعدل فى الارتفاع حتى الفئة العمرية (30-39 سنة) ليصل إلى 16.5% للإناث ، مقابل 3% للذكور.

- أعلى معدلات البطالة كان بين الحاصلين على مؤهل جامعي فأكثر بنسبة تصل الى 16.7% عام 2019، يلي ذلك معدلات البطالة للحاصلين على مؤهل متوسط (7.9%)، والمؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعي (10%) ، وكان أقل معدلات البطالة بين الاميين (2.2%).
- حوالى ثلثى الشباب ليسوا فى التشغيل او التعليم أو التدريب، ارتفعت النسبة لتصل الى حوالى النصف للشابات مقابل حوالى 16% فقط من الشباب الذكور.
- الزيادة المتوقعة فى حجم قوة العمل فى المستقبل نتيجة الزيادة السكانية المتوقعة من حوالى 29 مليون عام 2017 إلى حوالى 50 مليون عام 2052، أى زيادة حجم القوى العاملة بمقدار حوالى 20 مليون نسمة خلال 35 سنة.
- تزايدت مدة البطالة للمتطلين بإرتفاع المستوى التعليمى لهم، كل ذلك يشير الى عدم القدرة على استيعاب الأعداد الجديدة الداخلة الى سوق العمل و حدوث تراكم فى المتطلين وعدم قدرتهم فى الحصول على وظيفة عمل الا بعد مدة.

2- أهم التوصيات

- الحاجة إلى وجود برامج متخصصة توعوية لتخفيض معدلات الإنجاب التي تزيد بشكل كبير خاصة في المجتمعات البسيطة التي تكثر فيها حالات الإنجاب على مستوى الأسرة الواحدة ومحاربة الزواج المبكر للإناث.
- أهمية التركيز على فئة الشباب فى المرحلة المقبلة لترسيخ مفاهيم الأسرة الصغيرة، والتخطيط الإنجابى، والمساواة بين النوعين، وإعطاء دور أكبر للشباب فى المساهمة فى حل هذه المشكلة من خلال التوعية والتحذير من خطورة الزيادة السكانية وأثرها على التنمية.
- تفعيل فكرة التوزيع السكانى من خلال جذب السكان للمناطق الجديدة وغزو الصحراء وإعادة النظر فى خريطة توزيع السكان.
- توجيه الإهتمام الأكبر بتعليم السكان فى الريف وتقديم الإستثمارات المناسبة لهم التى تحول دون هجرتهم إلى المدن و تكثيف الجهود الإنمائية فى محافظات الصعيد التي تعاني من ارتفاع نسبة الفقر
- توفير فرص العمل الملائمة من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع القطاع الخاص، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتوفير فرص عمل، ودعم تشجيع الابتكار والإبداع والمواهب لدى الشباب. وأن تراعى الاحتياجات النوعية للشرائح المختلفة منهم (الأمي - المتعلم) و(الذكور - الإناث) و(الحضر - الريف)، وعقد برامج تأهيلية وتدريبية للشباب لإكسابه المهارات المختلفة .
- ضرورة تركيز المؤسسات التعليمية على مواءمة مخرجاتها مع احتياجات ومتطلبات مؤسسات سوق العمل لسد تلك الاحتياجات من جهة، ولضمان حصول الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم وربط البرامج الأكاديمية وتخصصات الخريجين باحتياجات سوق العمل.
- الزيادة المتوقعة فى حجم قوة العمل فى المستقبل نتيجة الزيادة السكانية المتوقعة سوف تتطلب من الدولة توفير فرص عمل لها عن طريق زيادة الاستثمارات فى المجالات المختلفة، وفى حالة العجز عن ذلك فسوف يتزايد عدد المتطلين وبالتالي ومعدلات البطالة بدرجة كبيرة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. مصطفى . محمد عبد اللطيف إيمان (2020) أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة (1977-2018) المجلة العربية للإدارة، مج 40 ، ع - 2 .
2. خليل . بشير محمد عبير (2018) دراسة اقتصادية للموقف الراهن للعمالة الزراعية وأهم العوامل المؤثرة على معدل البطالة في مصر ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مج ٢٨ ، ع ٣.
3. فتحي . صلاح الدين و حسام الدين احمد، (2004) التعليم و تحديات المشكلة السكانية في المجتمع المصري (دراسة تحليلية). مجلة بحوث التربية النوعية، ع(3).
4. الشوربجي، ر. م. ا. ع. ا. و . & راوية محسوب النبی عبد الجلیل. (2016). ظاهرة البطالة في جمهورية مصر العربية. مجلة المجمع العلمي المصري، العدد 91.
5. وديع . حنان و جاب الله داليا 2020 دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على البطالة في جمهورية مصر العربية، Annals of Agricultural Science, (58) .
6. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة سلسلة زمنية 2010-2019.
7. جاويش . مصطفى قضية السكان في مصر منحة أم محنة 2017المعهد المصري لدراسات، القاهرة، ،
8. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، سلسلة زمنية.
9. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء النشرة السنوية للمواليد والوفيات، ، سلسلة زمنية .
10. الزناتي . فاطمة ، المسح السكاني الصحي- سلسلة زمنية.
11. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي 2019.
12. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ، سلسلة زمنية.
13. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء"عدم التوافق بين المستويات التعليمية والمهني في سياق اهداف التنمية المستدامة 2030"، مجلة السكان - بحوث ودراسات ، العدد 100، اصدار يولييه 2020.
14. الأمم المتحدة، المجلس الإقتصادي والاجتماعي، ، اللجنة الإحصائية- الدورة 47، تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنى بمؤشرات التنمية المستدامة، مارس 2016.
15. منصور . على فائن ، البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية، دراسة ميدانية لمحافظة اللاذقية- رسالة ماجستير - 2014 جامعة عين شمس .
16. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، أثر الزيادة السكانية على القوى العاملة والتعليم والصحة خلال الفترة من (2017-2052) مجلة السكان - دراسات وبحوث - العدد 99 - يناير 2020.
17. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية لخريجي التعليم العالي والدرجات العلمية 2018.

ثانياً: المواقع على الانترنت

www.capmas.gov.eg

الملاحق

(جدول م 1)

معدلات مساهمة الشباب (15-29 سنة) طبقا للمحافظة والنوع ومحل الإقامة (حضر/ريف) عام 2019

(%)

المحافظات	حضر			ريف			جملة	
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث
القاهرة	47.4	17.9	33.1	-	-	-	47.4	17.9
الاسكندرية	42.4	16.6	29.5	-	-	-	42.4	16.6
بور سعيد	46.8	17.7	32.8	-	-	-	46.8	17.7
السويس	49.8	15.5	33.0	-	-	-	49.8	15.5
دمياط	56.1	19.4	38.1	64.1	18.0	41.9	61.0	18.5
الدقهلية	43.6	9.1	26.5	46.8	6.9	27.2	45.9	7.5
الشرقية	36.5	13.6	25.3	43.8	12.5	28.7	42.0	12.8
القليوبية	53.5	15.8	34.8	56.9	15.7	36.6	55.5	15.7
كفر الشيخ	43.2	16.3	30.0	54.2	15.8	35.5	51.5	16.0
الغربية	46.4	17.6	32.2	49.8	13.0	31.9	48.8	14.4
المنوفية	43.2	13.0	28.4	47.3	13.6	31.1	46.4	13.5
البحيرة	50.5	17.1	34.1	62.7	13.7	38.9	60.3	14.4
الاسماعيلية	44.6	20.5	32.5	56.5	19.9	38.6	51.2	20.2
الجيزة	48.4	15.1	32.1	53.0	7.0	30.5	50.2	11.9
بنى سويف	49.2	22.2	36.1	59.1	16.8	38.9	57.1	18.0
الفيوم	51.9	12.5	33.0	61.0	8.8	36.5	58.9	9.7
المنيا	49.1	15.9	32.8	59.5	9.2	35.2	57.6	10.5
أسيوط	42.7	9.0	26.2	55.3	4.5	30.9	52.0	5.7
سوهاج	50.3	8.6	30.1	51.2	5.3	29.3	51.0	6.0
قنا	39.4	8.0	24.0	47.4	3.5	26.1	45.9	4.3
أسوان	45.9	9.4	27.8	57.4	8.7	33.4	52.5	9.0
الأقصر	42.7	8.3	25.5	53.0	5.0	29.4	48.8	6.3
البحر الاحمر	60.6	17.7	41.2	-	-	-	60.6	17.7
الوادى الجديد	51.9	17.0	34.6	46.1	22.8	34.4	48.3	20.3
مطروح	44.9	8.0	27.1	67.8	0.8	35.7	53.3	5.2
شمال سيناء	68.2	11.7	39.9	56.0	25.4	40.7	59.4	21.8
جنوب سيناء	43.8	32.5	39.9	91.3	52.6	78.8	62.7	39.7
إجمالى الجمهورية	46.7	15.4	31.3	53.6	10.7	32.8	50.7	12.7

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة ، 2019.

(جدول م 2)

معدل البطالة (15-29 سنة) طبقا للمحافظة لمحل الإقامة (حضر-ريف) والنوع عام 2019

(%)

المحافظات	حضر			ريف			جملة		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
القاهرة	19.1	44.5	25.7	-	-	-	19.1	44.5	25.7
الاسكندرية	16.4	39.7	23.0	-	-	-	16.4	39.7	23.0
بور سعيد	21.7	61.8	32.2	-	-	-	21.7	61.8	32.2
السويس	29.3	51.1	34.3	-	-	-	29.3	51.1	34.3
دمياط	23.0	65.0	33.5	27.8	64.3	35.3	26.1	64.3	34.6
الدقهلية	6.3	49.3	13.6	9.9	38.8	13.5	8.9	42.7	13.5
الشرقية	13.9	60.2	26.1	10.1	63.5	21.4	10.9	62.5	22.5
القليوبية	12.7	50.1	21.1	12.2	33.5	16.6	12.4	40.6	18.5
كفر الشيخ	18.6	34.1	22.8	7.3	42.4	14.9	9.6	40.3	16.6
الغربية	12.5	42.3	20.6	7.7	35.1	13.1	9.0	37.7	15.3
المنوفية	13.9	34.4	18.5	8.4	27.1	12.3	9.4	28.6	13.5
البحيرة	8.8	59.4	21.3	8.1	30.7	12.0	8.2	37.4	13.6
الاسماعيلية	10.2	54.8	24.3	6.9	35.4	14.1	8.2	44.4	18.2
الجيزة	13.7	38.4	19.4	6.4	35.5	9.7	10.7	37.7	15.7
بني سويف	4.9	62.2	22.1	2.6	33.1	8.9	3.0	40.8	11.5
الفيوم	9.3	22.2	11.7	4.3	15.7	5.6	5.3	17.5	6.9
المنيا	9.6	54.6	20.3	3.0	39.0	7.6	4.1	43.4	9.8
أسيوط	10.4	33.9	14.4	6.1	55.4	9.6	7.0	46.5	10.7
سوهاج	7.0	41.1	11.6	6.3	56.0	10.6	6.4	51.3	10.8
قنا	8.4	56.6	16.0	6.8	39.7	8.9	7.1	45.0	10.2
أسوان	27.4	48.0	30.9	12.0	61.0	18.3	17.7	55.2	23.1
الأقصر	5.0	80.0	17.1	2.9	55.0	7.2	3.6	68.5	10.9
البحر الاحمر	11.3	78.0	24.3	-	-	-	11.3	78.0	24.3
الوادي الجديد	1.2	84.6	21.5	2.1	61.7	22.0	1.7	69.9	21.4
مطروح	14.6	61.1	21.3	7.3	0.0	7.2	10.9	59.5	15.0
شمال سيناء	25.8	47.6	28.9	15.5	87.4	38.0	18.3	81.8	35.6
جنوب سيناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0
إجمالي الجمهورية	14.7	46.0	22.3	7.6	40.4	12.8	10.4	43.3	16.7

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة ، 2019.